



المقارنة والفقہ المقارن تأريخ وأهداف

د. صاحب محمد حسين نصار (*)

المقدمة

إن مناهج الفقه الإسلامي ومحاوره المنفتحة، تتجدد بتجدد وسائل التمدن وأطر الحدائثة.

ومن هذه المحاور «الفقه المقارن» والذي يُعطي لحركة الفقه مجالاً أرحب وأخصب، في استيعاب مفردات فقه المذاهب الإسلامية، وذلك بتعدد الآراء الفقهية المدعومة بالدليل من النصوص الشرعية، ومعالجتها وفق الأسس والضوابط الشرعية والعملية. وهذا الأمر يُعطي ويمنح التشريع الإسلامي دفعاً على جميع الصعد المعمول بها، في كل وقت، وفي كل مكان، في العبادات والمعاملات، فضلاً عن تجاوبه مع جميع الحالات، من خلال الاجتهاد.

ومن عظمة التشريع الإسلامي ومكانته السامية، تميّزه باستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وفق فهم المجتهد المُرْتَكز على المصدرين الأساسيين: الكتاب والسنة، فضلاً عن المصادر الأخرى، ومن خلال ذلك وغيره توسعت الأفكار والرؤى وتنوعت الاجتهادات، ما منح الفقه الإسلامي أفقاً

(*) باحث إسلامي - العراق.

واسعاً من حيث الكمّ المعرفي، ووسع مدارك العقل الإسلامي نشاطاً وفاعلية مقرونة بالعطاء والتبلور. ولم يكن هذا متأخراً وإنما بدأ بعد «عصر النص» مباشرة لدى كل المذاهب الفقهية، وبدأ يتبلور وفق منهجية خاصة من النصف الثاني للقرن الثاني الهجري ليمثل بعد ذلك مذهباً فقهياً له قواعده وأحكامه وأدلته التي تختلف عن الآخر تبعاً لحركة الاجتهاد العلمي.

فأنتج أكثر من عشرة مذاهب فقهية إسلامية. إرتأت سياسة الدولة آنذاك أن تتدخل بصورة مباشرة في نهاية القرن الخامس الهجري لتحصرها في أربعة مذاهب للجمهور فقط - بعد فتح المدرسة النظامية (٤٩٨هـ) وبعدها المدرسة المُستنصرية - واعتبرتها مذاهب رسمية، وحاربت ما عداها فبقيت أفكاراً ونظريات أطلق عليها البعض «المذاهب المُندثرة» كمذهب الأوزاعي، ومذهب الليث بن سعد، ومذهب سفيان الثوري وغيرهم.

في حين انحصر مذهب الخوارج فيما بينهم بفقهِ خاص بهم ... وبقي فكر الإمامية حراً بعيداً عن التوجيه الرسمي للدولة. مما أعطاه حركة وديمومة أوسع. لا تزال مُستمرة إلى يومنا هذا.

وقد أدى هذا التطور في الإجتهد إلى بروز مدارس فقهية متنوعة أنتجت جهداً فقهياً، متمثلاً بالمدونات والمصنفات الفقهية ذات البُعد الخلافية والمقارن على الرغم كونه بسيطاً في بداياته الأولى. حتّى عُدد من أولويات الإجتهد الفقهية: فقيل «من لم يعرف خلاف العلماء لا يوثق بإجتهده»^(١).

سأحاول من خلال هذا المحور الحيوي بيان حقيقة وماهية المُقارنة بصورة عامة، إيضاح مكانة الفقهِ الإسلامي المقارن، بمساره التاريخي وأدابه وأسسهِ وشروطه، بمنهج علمي في المقارنة، مع عرض دراسي لكتب فقهية مقارنة للقدماء والمعاصرين وبيان منهجها وأسلوبها بالإضافة إلى عرض نماذج لمسائل فقهية مقارنة، تُعد بمثابة أمثلة عملية لتلك الأسس والضوابط وبيان

منهجها العلمي، ثم الفوائد المتوخاة من المقارنة، وبعد ذلك سأعرض أبرز وأهم النتائج التي توصلت إليها وأفرزها بالبحث.

إن دراسة الفقه الإسلامي مقارناً، تستوجب علينا الإمام بمعنى المقارنة وحقيقتها، والفقه المقارن ما يداخله أو يترتب عليه من قراءة ومراجعة للنصوص الفقهية ودراساتها، وصولاً إلى الرأي الأصوب على وفق النصوص والأسس والثوابت المتفق عليها لدى فقهاء المسلمين كافة.

المبحث الأول: أساليب ومناهج الكتابة الفقهية:

استيعاباً لفقرات البحث الفقهي المقارن، أحاول الآن اعطاء فكرة مجملة وعرض لآساليب ومناهج الدراسات والبحوث والكتابات الفقهية بصورة شاملة مع ذكر لأبرز المؤلفين وبعض النماذج، كل ذلك حسب الترتيب الآتي:

١ - الفقه الأحادي المذهب:

وهو مجرد بيان رأي لسألة ما، كشرائع الإسلام للمحقق الحلبي من الإمامية، والهداية للميرغاني من الحنفية، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (الحفيد) من المالكية، ومغني المحتاج للشربيني من الشافعية، والمغني لابن قدامة من الحنابلة، وهذا بلحاظ فقهاء المذاهب المتباعد بها على مستوى واسع وكبير، ومن ذلك الكتب الفقهية للمذاهب الأخرى، كالمحلي لابن حزم الظاهري من الظاهرية، والبحر الزخار لابن المرتضى من الزيدية، وشرح النيل لأطفيش من الإباضية، وغيرهم وهناك فقه أحادي المذهب ولكنه يذكر الدليل إزاء المسألة في أغلب الأحيان ويسمى «بالفقه الاستدلالي» ككتاب المقنعة في الفقه للشيخ المفيد من الأوائل وهو الرائد في هذا الباب، وكتاب مهذب الأحكام للسيد عبدالأعلى السبزواري من المتأخرين.

٢ - الفقه الخلافی:

وهو يُعني بيان الرأي الفقهي لمسألة ما لمذهب فقهي معين، مع عرض الدليل أحياناً، ويُعد هذا الرأي الفقهي هنا من المُسلمات مُقدماً، إثباتاً للمسألة المعالجة أو نفي للرأي المخالف لها، دون مناقشة وتعقيب أو إيراد الدليل، ككُتب المذاهب المُتطرفة، مثل كتاب ابن تيمية المسمى بـ«القواعد الفقهية النوارنية»^(٢) وابن القيم الجوزية وكتب الوهابية، والفتاوي الفقيه الأخرى «غير العلمية والموضوعية» وعادة ما يطغى عليها طابع العاطفة والارتجال، كفتاوي ابن باز وفتاوي ابن جبرين وما شابه ذلك.

٣ - الفقه الاستعراضي:

وهو الفقه الذي يستعرض بعض الآراء الفقهية من دون مقارنة، ومن دون دليل في أغلب الأحيان ومن دون مقابلة وموازنة الرحمن الجزيري المسمى (الفقه على المذاهب الأربعة) وقد عَقَّب عليه الشيخ محمد جواد مغنية وألف (الفقه على المذاهب الخمسة) وكتاب عبدالقادر عودة (الفقه الجنائي الإسلامي) وغيرها من كتب الفقه التي عرضت أغلب الآراء الفقهية من دون عرض رأي الإمامية وحتى في المحاضرات واللقاءات الخاصة. وكأنه لم يكن هناك فقه إمامي، وقد طُبِع الفقه الجنائي في طبعة أخرى بتحقيق السيد إسماعيل الصدر مُضيفاً إليه رأي الشيعة الإمامية.

٤ - الفقه المقارن:

وهو بيان وعرض لجل الآراء الفقهية الأساسية المُتعبد بها وذلك إن تطلب الأمر مع بيان الدليل لكل واحدة منها ومن ثم مقابلتها ومناقشتها ومراجعتها وتقويمها وصولاً إلى ترجيح الرأي الأقوى دليلاً، وقد تجلّى ذلك في كتب مثل «تذكرة الفقهاء» للعلامة الحلبي.

المبحث الثاني: المقارنة والخلاف لغة واصطلاحاً وحقيقةً وموضوعاً:

١ - المقارنة لغة:

هي «الجمع والمقابلة والتقويم، مأخوذ من قرن بالشيء وقرن بينهما، وقرن الشيء بالشيء وصله به وبابه ضرب»^(٣) وإنّ المقارن مبني للمفعول من المقارنة^(٤).

٢ - الفقه المقارن اصطلاحاً:

هو (جمع آراء المجتهدين في المسائل الفقهية للمذاهب الفقهية المتعبد بها الأساسية وتقويمها والموازنة بينها، بالتماس أدلتها وترجيح بعضها على بعض)^(٥).

٣ - حقيقة المقارنة:

الفقه المقارن هو «نوع خاص من دراسة الفقه، ويراد به العلم بالأحكام الشرعية في مختلف الأنواع والأبواب من حيث معرفة آراء الأئمة والفقهاء والعلماء ومذاهبهم المتفقه أو المختلفة فيها، وبيان أدلتهم وقواعدهم الأصولية ووجهات نظرهم التي كانت منشأ هذا الاختلاف مع سبر هذه الأدلة وموازنة بعضها ببعض، واختيار أقربها إلى الحق وأولاها بالقبول»^(٦).

٤ - موضوع المقارنة:

«إذا كان موضوع كل علم - كما يقول العلماء - ما يُبحث فيه عن عوارضه وأحواله الذاتية، يكون موضوع هذا العلم، المسائل الفقهية والقانونية من حيث معرفة أحكامها على حسب المذاهب المختلفة، وآراء الأئمة والفقهاء فيها، وعرض أدلتهم ومناقشتها، وموازنة بعضها ببعض»^(٧).

والذي يُميز الفقيه المقارن عن غيره هو أن الفقيه غير مُلزم بعرض الآراء الأخرى ومناقشتها، وإنما يكتفي بعرض الأدلة الخاصة التي التمس منها الحكم،

بخلاف الفقيه المقارن فهو ملزم بعرض الآراء المختلفة والأدلة واعطاء الرأي فيها وفق ضوابط وأسس ثابتة. فالفارق بينهما إذن فارق جذري وإن تشابها في طبيعة البحوث^(٨).

لذلك فمجرد عرض الآراء الفقهية للمذاهب دون التقويم والموازنة وفق الأدلة والضوابط والأسس، لا يكسبها صفة المقارنة، كما هو الحال في كتاب الجزيري «الفقه على المذاهب الأربعة» أو غيره من كتب الفقه الخلافي. والفقيه في هذه الكتب «إما مُجيب يحفظ وضعاً أو سائل يهدم ذلك»^(٩). هو كالمحامي يُدافع عن قضية معتبراً ثباتها من المسلمات عنده دون النظر إلى آراء الآخرين بل عل العكس يحاول نفيها وعدم التعرض لها. وقد عرّف الخلاف بأنه: «منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لا بطل باطل»^(١٠). والخلاف: المخالفة^(١١).

وقد أورد ابن خلدون توضيحاً بشأن الخلاف والمخالفة بما نصه: «لا بد لصاحبه «علم الخلاف» من معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام كما يحتاج إليها المجتهد لأن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط وصاحب الخلافات يحتاج إليها لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلتها...»^(١٢).

وقد عقب أستاذنا الحكيم على ما ذكره ابن خلدون قائلاً:

«وإذا كان الخلافي يحتاج إلى الاجتهاد لحفظ مسائله والدفاع عنها فإن المقارن أكثر احتياجاً إليها بعد أن وفرنا له صفة القضاء والحكومة بين الآراء، ومن شأن القاضي أن يحيط بحيثيات الحكم والأسس التي يركز عليها لدى الموازنة تمهيداً لإصدار حكمه النهائي في الموضوع»^(١٣).

المبحث الثالث: المسار التاريخي للفقہ المقارن والمقارنة:

لم تكن في عصر الرسالة مقارنة فقهية، لأن الأحكام والمسائل الشرعية

صادرة عن الرسول ﷺ، وهي تمثل المنبع الصافي والأساس الأول، والقول الفصل الذي لا جدال فيه، ولأنه لم يكن هناك مجال للخلاف في الأحكام الشرعية لوجود الرسول ﷺ، فيما بينهم وقوله كان فصل الخطاب^(١٤)، ولكن المقارنة برزت عند فقهاء المسلمين خلال القرن الثاني الهجري وما بعده.

وبعد عصر الغيبة - عند الإمامية - مباشرة، في النصف الأول من القرن الرابع الهجري (٣٢٩هـ)، ظهر عدد من الفقهاء والمجتهدين وذلك للحاجة إلى الاجتهاد بعد الانتقال من عصر النص وحضور الإمام، لكن كان الاجتهاد كان في مرحلة بدائية وفي صورة آراء متناثرة.

ومن فقهاء ذلك القرن الحسن بن علي العماني (ت ٣٦٩هـ) ومحمد بن أحمد ابن الجنيد (ت ٣٨١هـ)، وكان من البارزين في هذا المجال من فقهاء المذاهب الإسلامية على بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) عارفاً باختلاف الفقهاء من الشافعية، وعلي بن أحمد البغدادي (ت ٣٩٨هـ) في كتابه «مسائل الخلاف» وهو من المالكية^(١٥) ومن الحنفية أبو زيد الدبوسي (٤٣٠هـ) صاحب كتاب «تأسيس النظر» وهو لدى الحنفية من أوائل الكتب في الفقه المقارن بين أئمة المذهب وأئمة المذاهب الإسلامية الأخرى^(١٦). ومن الحنابلة أبو الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) صاحب كتاب (القواعد في الفقه الإسلامي)^(١٧) وهو مطبوع.

وهناك كتب كثيرة لفقهاء المذاهب الإسلامية كافة في الفقه المقارن^(١٨) علماً بأن كتب القواعد الفقهية والأصولية نحت منحى كتب الفقه المقارن وهي تذكر مقارنة بين فقهاء المذهب الواحد والمذاهب المتعددة^(١٩).

في القرن الخامس للهجري: تطور الفقه المقارن على يد الشيخ المفيد (٤١٣هـ) تطوراً ملموساً - وهو الرائد في هذا المجال - وقد ظهر واضحاً من خلال كتابه «الإعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام»، وقد تبعه تلميذه السيد المرتضى (ت ٤٣٦هـ) في كتابه «الانتصار» والذي وضع فيه الموازنة

والتقويم وقد عرض فيه رأي الفقهاء في المسألة الواحدة مع عرض رأي الإمامية والتدليل على الراجح منها بأدلة اجمالية، وقد أوضح السيد المرتضى أسلوبه في المقارنة الفقهية وطريقة عرضه للدليل في مقدمة كتابه الانتصار قائلاً:

«فعلية من الأدلة الواضحة والحجج اللائحة ما تغني عن وفاق الموافق ولا يُوحش معه خلاف المخالف»^(٢٠) وبعد ذلك تطور الفقه المقارن عند الإمامية برؤية أعمق وبنظرة أوسع وأشمل على يد الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) في كتابه «الخلاف»^(٢١).

فقد تحدث الشيخ الطوسي عن منهجه العلمي في المقارنة قائلاً:

«وأن أقرن كل مسألة بدليل نحتج به على من خالفنا مُوجب العلم، من ظاهر قرآن أو سنة مقطوع بها أو اجماع أو دليل خطاب أو استصحاب حال»^(٢٢).

وقد أثنى الشيخ محمد أبو زهرة المصري على (الخلاف) للشيخ الطوسي

قائلاً:

«إنَّ الشيخ الطوسي مع علمه بفقهِ الإمامية. كان على علم واسع بفقهِ السُّنة وله في هذا دراسات مقارَنة»^(٢٣).

وفي القرن السادس الهجري: برز الشيخ سعيد بن هبة الله المعروف بقطب الدين الراوندي (٥٧٣هـ) وهو صاحب كتاب «فقه القرآن» وهو أول من ألف في تفسير آيات الأحكام بدراسة مقارنة مع آراء فقهاء المذاهب الإسلامية، وفي القرن نفسه وُجد من فقهاء المذاهب الإسلامية السُّنية ابن رشد (الحفيد) (ت ٥٩٥هـ) من المالكية، الذي كان يقارن بين الآراء الفقهية في كتابه «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» وكذلك الدمشقي في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» وكذلك تميزت الجهود الفقهية المقارَنة لدى محمد بن أحمد بن

إدريس الحلبي (ت ٥٩٨هـ) في كتابه «السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي» وكان ابن إدريس في سرائره يُقارن بين الآراء المفقهية المتعددة سواء أكانت على رأي الإمامية أم على آراء فقهاء المذاهب الإسلامية^(٢٤).

وقد برز كذلك سيف الدين أبي بكر بن محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي الشافعي القفال الملقب بفخر الإسلام (ت ٥٠٧هـ) له كتاب (حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء) ويعتبر من أجل كتب الشافعية من حيث المقارنة الفقهية للمذاهب الأربعة وأحياناً يأخذ بأقوال الإمامية والظاهرية^(٢٥).

أما في القرن السابع الهجري: فقد كانت الجهود المتميز للمحقق الحلبي نجم الدين أبو القاسم (ت ٦٧٦هـ) والتي احتلت مكانة فقهية في شتى المجالات للمذاهب الإسلامية كافة حتى أصبح لمؤلفاته الفقهية الصدى المدوي في أوساط الأزهر الشريف في التقريب بين المذاهب الإسلامية إلى حد أن كتابه «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام» و«المختصر النافع» قد طبعوا من قبل وزارة الأوقاف المصرية وبإشراف وزير الأوقاف نفسه.

وكذلك علي بن محمد القمي السبزواري وهو من أعلام القرن السابع صاحب كتاب «جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق» وهو من كتب الفقه المقارن بين آراء الإمامية وبين آراء الحنفية والمالكية وهو كشرح على كتاب غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع أبو المكارم بن زهرة الحلبي (ت ٥٠٨هـ)^(٢٦).

أما في القرن الثامن الهجري: فقد برزت الجهود الكبيرة، بل والفريدة في عالم المقارنة على يد العلامة الحلبي الحسن بن المطهر (ت ٧٢٦هـ) وقد نحى في الفقه المقارن منحى جديداً، وهو المقارنة ضمن المذهب الواحد في كتابه القيم «مختلف الشيعة»، فعرض جل الآراء الفقهية لفقهاء الإمامية في مسألة واحدة وموضوع واحد وهذا الجهد العظيم والفريد في بابهِ استفاد منه طلبة

الحوزة الشريفة في لتعرف على آراء العلماء منذ عصر الغيبة إلى أيام كتابة العلامة لمختلفه.

وكذلك كتابه القيم الآخر في مجال المقارنة بين آراء فقهاء المذاهب الإسلامية المسمى «تذكرة الفقهاء» فهو بحق تذكرة للفقهاء.

وقد أورد العلامة نفسه في مقدمة كتابه التذكرة بشأن المقارنة ما نصه:

«قد عزمنا في هذا الكتاب الموسوم (بتذكرة الفقهاء) على تلخيص فتاوى العلماء، وذكر قواعد الفقهاء على أحقّ الطرائق، وأوثقها برهاناً، وأصدق الأقاويل وأوضحها... وأشرنا في كل مسألة إلى الخلاف، واعتمدنا في المحاكمة بينهم طريق الإنصاف»^(٢٧).

وكذلك له كتاب «منتهى المطلب» وهو الكتاب الشامل لفقہ المذاهب الإسلامية.

ومن أهل السنة برز محمد بن عبد الرحمن السمرقندي (ت ٧٢١هـ) صاحب كتاب «عمدة الطالب لمعرفة المذاهب» جمع فيه المذاهب الإسلامية الأربعة^(٢٨).

وفي القرن التاسع الهجري: برزت جهود المقداد السيوري (ت ٨٢٦هـ) في كتابه القيم «كنز العرفان» في تفسير آيات الأحكام الشرعية والذي تعرض فيه للآراء الفقهية المقارنة، كما درس الفقہ على المذاهب المتعددة^(٢٩).

أما القرن العاشر الهجري: فكان جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وهو من الشافعية صاحب كتاب «الأشباه والنظائر في القواعد» وهو مطبوع وقد تعرض فيه للقواعد الفقهية لدى المذاهب الإسلامية.

ومن الإمامية زين الدين الجعي العاملي (ت ٩٦٥هـ) له «الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية» الذي درس في لبنان «بعلبك» المذاهب الخمسة وقارن بينها بعد الاطلاع عليها ودراستها فقد درس على ابن طولون الحنفي

(ت ٩٤٢هـ) صحيح البخاري ومسلم، ومنهاج النووي على شهاب الدين الرملي الشافعي، ودرس مختصر الأصول لابن الحاجب على ابن النجار الحنبلي وغيرهم كثير^(٣٠).

وقد ظهر أثر ذلك في كتابه الجليل «مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام» ومن خلال مؤلفه هذا وغيره ظهر علمه بالمقارنة بما طرحه من آراء. أما القرن الحادي عشر الهجري: فقد توضحت فيه جهود فقهية مقارنة كثيرة كان من أبرزها جهد عمر بن إبراهيم المصري المعروف بابن نجيم (ت ١٠٠٥هـ) وهو من الحنفية صنّف كتاب «الأشباه والنظائر» وهو مطبوع، ومن الإمامية عبدالله بن الحسين التستري الأصفهاني (ت ١٠٢١هـ) له كتاب «جامع الفوائد في شرح القواعد» وهو مطبوع.

وفي القرن الثاني عشر الهجري: برزت جهود للمقارنة على صعيد المسائل والآراء الفقهية وكذلك في مجال القواعد الفقهية وغيرها منها ما صنّفه أبو سعيد محمد بن مصطفى الخادمي (ت ١١٧٦هـ) صاحب كتاب «مجامع الحقائق».

أما القرن الثالث عشر الهجري: فقد كانت مصنفات كثيرة و متميزة أبرزها ما صنّفه أحمد بن محمد مهدي النراقي (ت ١٢٤٥هـ) وهو من الإمامية صنّف «عوائد الأيام في مهمات أدلة الأحكام» وهو مطبوع، وكذلك برز في هذا القرن العلامة الكبير مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ) وكان يقارن في أبحاثه وكتابه في المكاسب، ومن الجميل إنه يستشهد في كتابه المكاسب بكلام صاحب المصباح المنير وهو الفيومي الشافعي وغيره من الفقهاء^(٣١).

وعند وصولنا إلى القرن الرابع عشر الهجري: نجد أنه قد ظهرت كتابات لدى كل المذاهب الفقهية وكان من أبرزها جهود العلامة الشيخ محمد كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ) في مصنّفه القيم «تحرير المجلة» والتي في حقيقتها كانت شرحاً «لمجلة الأحكام العدلية» التي صدرت عام ١٨٦٩م عن الحكومة العثمانية

وهي في الفقه الحنفي (صدرت في تركيا) ولم تكن هذه الدراسة على صعيد المقارنة الفقهية لدى المذاهب الإسلامية فقط وإنما كانت مقارنة على صعيد الدراسات القانونية كذلك.

وتميّز في هذا القرن كذلك العلامة المُجدد الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي (ت ١٣٥٢) له كتب فقهية مقارنة كثيرة أبرزها «الاحتجاج لكل ما انفرد به الإمامية بما جاء من الأحاديث في كتب غيرهم»^(٣٢) أما في «آلاء الرحمن» فقد فسرت آيات الأحكام بـ(فقه مقارن) يعرض فيه وجوه المسألة في الخلاف والإجماع بين المذاهب ويرجح الرأي الصائب داعماً بذلك نظريته في «الوحدة والتقريب» وتلك من أهم سمات تفسيره^(٣٣).

أما في قرننا الحالي الخامس عشر: فقد تميزت هذه الفترة بنضوج الفقه المقارن وثناء استدلالها العقلي والشرعي، فقد برزت مصنفات ومؤلفات ذات قيمة علمية رصينة في الفقه المقارن على صعيد الدراسات الحوزوية والأكاديمية في مقدمتها كتابات أستاذنا الكبير المُجدد العلامة محمد تقي الحكيم (ت ١٤٢٢هـ) منها كتابه المشهور «الأصول العامة في الفقه المقارن» وكذلك «القواعد الفقهية العامة للفقه المقارن» وقد تميزت كتاباته بأسلوب علمي رصين ومنهجية واضحة دون لبس أو إبهام، فضلاً عن كتاباته الخاصة بالتقريب بين المذاهب والتي تعتمد المقارنة. منها الجهود المتميزة للعلامة الجليل الشيخ محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠ - ١٩٨٠م) في كتابه «الفقه على المذاهب الخمسة» وقد كان في حقيقته تعقيباً على كتاب عبدالرحمن الجزيري «الفقه على المذاهب الأربعة» الذي أغفل فيه ذكر آراء الإمامية.

وكذلك جهود العلامة السيد إسماعيل الصدر (ت ١٣٨٨هـ) في التعقيب والإضافة والرد على كتاب عبدالقادر عودة في «التشريع الجنائي الإسلامي» والذي لم يذكر فيه آراء المذهب الإمامي (مذهب آل البيت عليهم السلام) مما حدا

بالسيد الصدر أن يصنّف «الفقه الجنائي على المذاهب الخمسة».

وفي هذه المرحلة نجد الجهود العلمية في مجال الفقه المقارن وخصوصاً في البحث الخارج بارزة، تدريساً وتأليفاً في الدراسات الدينية في الحوزة العلمية الشريفة في النجف الأشرف.

وقد أصبح الفقه المقارن من أهم المواد الدراسية في الكليات التي تعنى بدراسة الفقه ككلية الشريعة في جامعة الأزهر ودمشق، وكذلك في جامعة بغداد، وكليات الحقوق في البلدان العربية كلها، فإنها تقارن المذاهب الإسلامية مقارنة حرة تدور حول الأدلة، فتتوصل إلى ترجيح الرأي انطلاقاً من قوة الدليل بصرف النظر عن صاحبه، وقد تخرج المقارنة من دائرة المذاهب الفقهية إلى المقارنة بين فقه الإسلام والشرائع الوضعية^(٣٤).

وللحاجة الماسة علمياً لوضع موسوعة متكاملة في الفقه الإسلامي المقارن فقد صدرت في مصر (موسوعة جمال عبدالناصر) الفقهية وكذلك اهتمت سوريا بإنشاء (لجنة الفقه الإسلامي المقارن) في كلية الشريعة بدمشق عام ١٩٥٦م، وقامت الكويت بإعداد (الموسوعة الفقهية الكويتية). وهذه الموسوعات الفقهية المقارنة لم تكن على مستوى البلاد العربية، بل شملت أقطاراً إسلامية أخرى كما تم ذلك في إيران من جهود حثيثة وعمل متواصل في هذا الصدد، حيث تم إنجاز وطباعة عدد من الكتب والموسوعات الفقهية المقارنة.

أصول وقواعد المقارنة في الفقه الإسلامي:

ونذكر منها:

١ - الإطلاع على أقوال الأئمة والمجتهدين وفقهاء المذاهب الإسلامية في المسائل المختلف فيها في محاولة البلوغ إلى واقع الفقه الإسلامي موضوعياً.

٢ - الإفادة من كل المسائل المبحوثة فقهياً مع بيان أدلتها لدى فقهاء المسلمين كافة من دون استثناء.

٣ - إعطاء مساحة واسعة وشاملة للفكر الإنساني دون النظرة الضيقة لاستيعاب جميع المفردات الفقهية بروح علمية وفق الثوابت الشرعية بعيداً عن العواطف.

صفات وواجبات المُقارن:

١ - أن يكون المقارن واسع الإطلاع والعلم بالقواعد والأصول لعلماء كل مذهب فقهي، ليعلم وجهة نظرهم، ومعرفة الأسباب المهمة التي أدت إلى الاختلاف الفقهي.

٢ - أن يكون المقارن أميناً في نقله عن المصادر الموثوقة وصادقاً في نسبتها إلى أصحابها، وذلك باختيار أقوى الآراء مقروناً بأقوى الأدلة (حتى يبعد الآراء المسبقة التي يحاول أصحابها فرضها وعدها المسلمات دون التأكد منها كما هو الحال لدى الخلافي).

٣ - أن يكون المقارن موضوعياً منصفاً متجرداً عن جميع المؤثرات السلبية وأن يكون ترجيحه على وفق الضوابط العلمية.

إختلاف الفقهاء والمجتهدين وأسبابه:

وكما أشرنا فيما تقدم، لم يكن في عهد الرسول ﷺ إختلاف في الأحكام الشرعية، لأن التشريع آنذاك كان يرتكز على الوحي، وكان الرسول ﷺ هو المرجع لبيان الأحكام، ﴿وما ينطق عن الهوى...﴾^(٣٥) والسنة بالطبع هي كذلك من الوحي المُنزل من عند ربه، وإن كانت لا تُتلى كما يُتلى القرآن، نعم نشأ الإختلاف بين المجتهدين بعد عهد الرسالة، ولكن طبيعة هذا الإختلاف إنه لم يكن في:

١ - الأحكام التي عُلمت من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصيام.. إلخ.

٢ - ولا في الأحكام التي تواترت أحاديثها واستفاضت من الرسول الأكرم ﷺ وأهل بيته ﷺ وهي الروايات القطعية الدلالة بعد التأكد منا متناً وسنداً. وإنما نجم هذا الاختلاف في بعض الفروع الشرعية وفي نطاق محدود في بداية الأمر ثم أخذ يتسع نطاقه بعد انتشار الإسلام فضلاً عن الأسباب الأخرى التي سنعرضها فيما بعد.

لقد وردت عن الرسول الأكرم ﷺ روايات بشأن الاختلاف في الرأي المبني على الاختلاف في فهم النص وفق الأسس والضوابط بعيداً عن الهوى والتعصب كقوله ﷺ:

«اختلاف أمتي رحمة»^(٣٦)،^(٣٧) وهذا هو عين الاجتهاد والاستنطاق للنص والاستنباط للحكم الشرعي المنضبط وأورد الشعراني في الميزان إن (عين الشريعة كالبحر فمن أي الجوانب اغترف منه فهو واحد، وإياكم أن تبادروا للإنكار على قول مجتهد أو تخطئته إلا بعد إحاطتكم: أ - بأدلة الشريعة.

ب - ومعرفتكم بجميع لغات العرب.

ج - معرفتكم بمعانيها وطرقها)^(٣٨).

فالرحمة موجودة في الاختلاف لأنّ النفوس البشرية مختلفة في قدراتها واستعدادها للعمل بأحكام الشريعة، حتى ضمن المذهب الفقهي الواحد كالإمامية والحنفية وكلهم ينشدون تطبيق ما أمر الله سبحانه وتعالى وهنا تبرز أهمية وفائدة المقارنة وصولاً للرأي الصائب.

ولتوضيح مفردات ذلك ينتظم المبحث في مطلبين وكما يأتي:

المطلب الأول: أسباب اختلاف الفقهاء المجتهدين

سأحاول عرض أبرز وأهم الأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف، وبصورة موجزة كما يأتي:

السبب الأول: اللفظ الوارد في النص

١ - فقد يكون اللفظ مشتركاً: كلفظ القرء وهل هو الطهر أم الحيض وكذلك المولى وأنه السيد أم العبد. لقول تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾^(٣٩).

٢ - الاختلاف حول صيغتي الأمر والنهي.

أ - فصيغة الأمر تحتمل الوجوب والندب (الاستحباب): كما في آية المُدَايِنَةِ ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ...﴾^(٤٠) وقول الرسول ﷺ: «يا معاشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج»^(٤١).

ب - فقسم حمله على الوجوب كالظاهرية وأغلب الفقهاء حمله على الندب (الاستحباب)، وغيرها كثير.

السبب الثاني: وصول الرواية والحديث إلى بعض المجتهدين فيعمل

به ولا يصل إلى غيره فيعمل بدليل آخر

ومثاله: تحليل الزوجة المطلقة ثلاثة لزوجها الأول فمنهم من لم يطلع على الرواية المخصصة والمقيدة والمحددة للآية الكريمة ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ وهي قوله ﷺ: «حتى تذوق عسيلته، ويذوق عسيلتها»^(٤٢) أي أن يكون الزواج فعلياً عن طريق الوطء وليس زواج تحليل عبر الصيغة فقط.

السبب الثالث: تعارض الأدلة

أي عندما يتعارض نصان في حكم المسألة الواحدة، وهو ما تحدث عنه

الفقهاء والأصوليون في باب التعارض والترجيح.

السبب الرابع: اختلاف المجتهدين في العمل ببعض الأدلة

مثلاً نجد الإمامية والظاهرية لا يأخذان بالقياس وغيره كالمصالح المرسلة والاستحسان، في حين نجد البعض من مجتهدي المذاهب الفقهية لا يأخذون بالعقل.

السبب الخامس: اختلاف الأعراف فلكل بلد عرفه (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)

لكل بلد عادات وأعراف وتقاليد تختلف عن الأعراف الأخرى، وهذا العامل يؤثر في اجتهاد المجتهد كما وقع مع الشافعي فعندما انتقل إلى مصر تغيرت بعض اجتهاداته.

السبب السادس: المدلول الاجتماعي لـ (النص) والمدلول الفردي له وحسب طبيعة الإدراك له.

السبب السابع: الاختلاف في فهم النص واستنطاقه ومعالجته وتفعيله سواء كان قرآنيًا أم روائيًا

وفي الختام نقول: «إنَّ الاختلاف الفقهي في الأحكام العملية المدنية يُمثل ثروة تشريعية ومعنى ذلك هو تعدد النظريات والمبادئ الحقوقية في استمداد الأحكام وتقريرها، وهذا ما يجعل الأمة في غنى من تشريعها لا يضيق بها عن حاجتها، روى ابن وهب عن القاسم بن محمد قوله: «أعجبني قول عمر بن عبدالعزيز ما أحب أن أصحاب محمد ﷺ لا يختلفون، لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق وأنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ الرجل بقول أحدهم لكان سنة»^(٤٣).

وقد علق الشاطبي على ذلك حيث قال: «ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس

باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق، فوسع الله على الأئمة بوجود الخلاف الفروعى فيهم، فكان فتح باب للدخول في هذه الرحمة»^(٤٤).

المطلب الثاني: أبرز ما كُتب في أسباب اختلاف الفقهاء

كُتبت مؤلفات كثيرة في علم اختلاف الفقهاء وأسبابه، سأعرض بعضها وفق المسار التاريخي لأهميتها باعتبارها المادة الأولية للفقہ المقارن والمقارنة وكما يأتي:

١ - اختلاف العلماء (الفقهاء)، أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي الشافعي (ت ٢٩٤هـ) طبع عالم الكتب بيروت ط ٢/١٤٠٦هـ، تحقيق صبحي السامرائي.

٢ - اختلاف الفقهاء، أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبدالرحمن البصري الساجي (ت ٣٠٧هـ)^(٤٥).

٣ - اختلاف الفقهاء أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) مطبعة الموسوعات والترقي في مصر عام ١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م ط ١^(٤٦).

٤ - الإجماع والإشراف في اختلاف العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي (ت ٣١٨هـ)^(٤٧).

٥ - اختلاف العلماء (الفقهاء) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ)^(٤٨).

٦ - اختلاف الفقهاء، أبو حنيفة النعمان بن أبو عبدالله محمد بن منصور المغربي الإمامي (ت ٣٦٣هـ)^(٤٩).

٧ - الخلافات، أبو القاسم إسماعيل بن الحسين بن عبدالله البيهقي الحنفي (ت ٤٠٢هـ)^(٥٠).

- ٨ - تعليق خلاف الفقهاء، الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى (ت ٤٠٦هـ) (٥١).
- ٩ - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني (من علماء القرن الثامن) (٥٢).
- ١٠ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن المرادوي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ) تح، أبو عبدالله محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ - ١٩٧٧م.
- ١١ - تلخيص الخلاف وخلاصة الاختلاف: مفلح بن حسن بن رشيد الصميري (٨٨٠هـ) (٥٣).
- ١٢ - الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ولي الله الدهلوي أحمد بن عبدالرحيم (ت ١١٧٦هـ) طبع دار النفائس، بيروت ط ٢، ١٤٠٤، ط ٣، ١٤٠٦هـ كتاب على صغر حجمه لكنه جمع معارف قيمة في تاريخ التشريع ونشوء الخلاف الفقهي.
- ١٣ - أسباب اختلاف الفقهاء، الشيخ علي الخفيف، مطبعة الرسالة مصر، طبع عام ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- وغيرها من المؤلفات التي تعرضت لأسباب اختلاف الفقهاء.

المطلب الثالث: دور أسباب اختلاف الفقهاء والمجتهدين في المقارنة

إن اختلاف الفقهاء والمجتهدين وأسبابه والمرتكز على الأصول والقواعد الفقهية والأدلة والضوابط العلمية يمثل الركيزة الأساسية المهمة لأركان المقارنة الفقهية للآراء المعالجة للمسائل والموضوعات الفقهية، وصولاً إلى الرأي الراجح بعد الموازنة والتقويم.

وهذا الاختلاف والتباين في الآراء الفقهية قد اعتمد على أسس ونصوص

شرعية منحت الفقهاء المجتهدين بُعداً، سواء كان على صعيد المذاهب الإسلامية أم ضمن المذهب الواحد. لقوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك لَجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين، إلا من رحم ربك﴾^(٥٤).
ولقول رسول الله ﷺ: «اختلاف أمتي رحمة»^(٥٥) ^(٥٦).

يقول المناوي في شرح هذا الحديث «اختلافهم التوسعة على الناس بجعل المذاهب كشرائح متعددة بعث النبي بكلها، لئلا تضيق بهم الأمور، ولم يكلفوا بما لا طاقة لهم به توسعة في شريعتهم السمحة السهلة، اختلاف المذاهب نعمة كبيرة وفضيلة جسيمة خصت بها هذه الأمة»^(٥٧).

إنّ الحكمة من الاختلاف في وجهات نظر تبعاً والأصول وبعيداً عن التعصب والأهواء، هو الوصول إلى أيسر الحلول لتنظيم الحياة وحل مشكلاتها، بحيث رضا الخالق وسعادة المخلوقين.

وبهذه الحرية الفكرية يتمكن الفقيه من استنباط واستظهار الحكم الشرعي من أدلته التفصيلية، فضلاً عن الأمور الأخرى التي يرتبط بها في فهم دلالة الدليل اللفظي في الكتاب أو السنة، كعلم النحو والصرف والبلاغة أو التفسير وغيره، وكذلك تعارض دلالة النص مع الدلالة الأخرى له، بالإضافة إلى الاختلاف حول آيات الأحكام.

فلقد اختلف الفقهاء في عدد الآيات، ف قيل إنها تشكل ثلث القرآن، وقيل إنها خمسمائة آية، وهنا: قول إنها ثلاثمائة وخمسون آية أو مئة وخمسون آية فيما إذا جمعت المتكررات، وهناك بعض المحدثين من يجعلها ألف آية كما هو رأي الشيخ محمد مهدي شمس الدين فقد ذكر ما نصه: «إنّ آيات الأحكام هي أكثر بكثير مما تعارف عليه الفقهاء والأصوليون، وفي تقديري قد تتجاوز الألف آية، إنّ الفقهاء رضوان الله عليهم والأصوليين القدماء - جزاهم الله خيراً - انطلقوا في تعاملهم مع القرآن باعتباره مصدراً للتشريع من خلل أو ضيق في الرؤية المنهجية

جعلتهم يرون فقط آيات الأحكام المباشرة التي يتعاطونها...»^(٥٨).

وقد أورد أستاذنا الدكتور مصطفى الزلمي رأياً آخر، حيث ذهب إلى أن
جُلَّ آيات القرآن هي آيات الأحكام ولكن لم يتوصل لها^(٥٩).

وهذا الخلاف سيؤدي إلى التباين في أسس الاستنباط ومن هذا ينشأ
الاختلاف في الأحكام الصادرة من خلال فهم النص القرآني.

ثم إنَّ الفقهاء لم يتفقوا في دلالة النص وحقيقة تل الدلالة. فما دامت
الدلالة عندهم تعني «فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام
ومقصوده»^(٦٠) أو هي «دلالة اللفظ على الحكم في شيء يُوجد فيه معنى يفهم
كلٌّ من يعرف اللغة إن الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى»^(٦١).

ونتيجة ذلك واجه الفقهاء - في عملية الاستنباط - عقبات وضعية كثيرة
من أجل الوصول إلى الحكم الشرعي.

ثم أن الأحكام الشرعية غير القطعية الظنية والتي لم تكن أدلتها الموصلة
إليها من البديهيات المتسالم عليها عند جميع الفقهاء بل هي مسائل نظرية من
شأنها أن تكون عرضة لاختلاف وجهات النظر.

ثم إنَّ التباين في الآراء والاختلاف في وجهات النظر يكون على قسمين:

الأول: مقبول عند الجميع، وهو ما كان في دائرة النص بحيث لا يخرج
عن مدلوله العام ولا يتعارض معه أو يناقضه... ومرد الاختلاف فيه في ظنية
الدلالة بالنسبة إلى آيات القرآن الكريم، أو ظنية الصدور والدلالة بالنسبة إلى
مرويات السنة الشريفة.

الثاني: مرفوض. وهو ما يتمثل بالخروج على دائرة النص أو التعارض معه
لذلك قالوا: «لا اجتهاد في موارد النص» أو «لا اجتهاد مقابل النص». ولربما
هناك رأي يتفرع من الرأي الثاني (الرفض) وهو الجمود والوقوف على دلالة

النص، وهذا يغلق الباب أمام الفقهاء للوصول إلى حلول لمستحدثات المسائل.. ثم إن هذا الجمود والتوقف سيؤدي بدوره إلى الجمود على الرأي الواحد ورفض الرأي الآخر.

فقد نقل ابن حجر في شرحه على البخاري أن بعض الظاهرية قالوا: إن البكر إذا أعلنت رغبتها في الزواج لم يجز العقد. لأن الرسول الكريم ﷺ قال: «إذن البكر سكوتها» فيجب الجمود على ظاهر النص^(٦٢).

بينما ليس الأمر كذلك، لأن «الجملة التامة لها إضافة إلى مدلولها التصوري اللغوي مدلولان نفسيان: أحدهما الإرادة الاستعمالية، إذ نعرف عن طريق صدور الجملة من المتكلم أنه يريد منها أن نتصور معاني كلماتها والآخر الإرادة الجدئية، وهي الغرض الأساسي الذي من أجله أراد المتكلم أن نتصور تلك المعاني»^(٦٣).

المبحث الثامن: منهج البحث العلمي بين الخلاف والمُقارنة في الفقه الإسلامي

للمنهج العلمي للمقارنة في البحث أركاناً يعتمدها الباحث العلمي تمثل أساسيات البحث وهذه الأركان هي:

١- الأسس والمرتكزات (ومنها الموضوعية والتجرد عن الهوى والميل والعواطف).

٢- الأهداف والغايات التي يرنو إليها الباحث: هدف الباحث.

٣- المحتوى: أساس البحث.

٤- النتائج: وهي ما يتوصل لها الباحث المقارن.

وتؤثر الأركان الثلاثة تأثيراً مباشراً في نتائج البحث^(٦٤).

عُرِّفَ علم الخلاف بأنه «علم يقتدر به على حفظ الأحكام الشرعية المختلف

فيها بين الأئمة أو هدمها بتقرير الحُجج الشرعية وقوادح الأدلة»^(٦٥).

ووفق ذلك تكون أهداف المنهج لدى العالم الخلافي، إما للدفاع عن رأيه ليحفظه، أو لهدم آراء من خالفه، منطلقاً من قناعة أن رأي مذهبه هو الصواب والحق، وبهذا تكون للخلافي وظيفة هي أقرب إلى وظيفة المحامي الذي يُدافع عن مؤكله بغض النظر عن احتمال خطأ مؤكله وتورطه في الجريمة أو وجود أدلة تدينه.

وبما أن الكثير من الكتب الفقهية كُتبت وفق منهج علم الخلاف، ومنهج هذا العلم تدخله العاطفة في أساليب العرض غالباً، لأن ما يستهدفه من البحث هو تعزيز واقع قائم وهدم ما يخالفه، والعاطفة إذا دخلت علماً عتّمت واقعة، وقصرت عن مدى الرؤية السليمة له، فتجريد الباحث ذلك العلم من أصعب ما يمر به العلماء»^(٦٦).

وفي علم الخلاف تكون الأهداف والغايات واضحة المعالم مسبقاً، كونها لا تمثل سوى الدفاع عن النتائج والتي تكون معلنة قبل البدء بالبحث، وإذا سبقت نتائج البحث وكانت الغايات لا تمثل سوى الدفاع عن النتيجة. فسيضطر الباحث الخلافي أن يترك الأدلة التي تسوقه للوصول إلى ما يغير نتائجه، أو هدم تلك الأدلة، ويبحث عن أدلة تُعزّد رأيه وتُخدم اتجاهه، وفي هذا إنحراف عن الأمانة العلمية والصدق والتي يجب أن يتصف بها الباحث العلمي. أما علم المُقارنة، فإن المنهج العلمي فيه يتصف بالموضوعية والتجرد وهما الركيزتان الأساسيتان لمنهج المقارن ويجب أن تتوافر فيه قبل البدء في البحث، فالمُقارن يجمع ويستقرء جميع الآراء المختلفة ويبحث عن أدلتها حيث يسوقه الدليل العلمي الأوضح والأكثر عقلانية إلى اختيار الرأي الأقوى وترجيحه.

وبذلك تأتي نتائجه أكثر موضوعيةً.

ومن الوظائف المهمة التي يجب على الباحث المقارن القيام بها، البحث عن أسباب الاختلاف وخلفياته الذاتية والموضوعية وقد قيل: إنَّ من الظلم أن نفترض لأنفسنا آراءً مسبقة فيها ثمَّ نحاول أن نجعلها منطلقاً للمقارنة وإصدار الحكم على أساسها من دون أن نعلم إلى التعرف على وجهات نظر الآخرين فيها، وربما كان الحق في جانبهم في الكثير منها»^(٦٧).

يجب أن يكون المقارن بمثابة الحاكم بين المدعى والمدعى عليه، أو أشبه بالقاضي يُصدر حكمه وفق الدلائل القوية بعد استفراغ وسعه في البحث عنها وتحصيلها.

المبحث العاشر: أهم ما يترتب على الدراسات الفقهية المقارنة من فوائد

يترتب على الدراسات المقارنة بل ويستفاد منها فوائد كثيرة أبرزها:

١- قراءة ومراجعة آراء فقهاء المذاهب الإسلامية والإطلاع عليها من مصادرها الأساسية لعرضها ودراستها وفق ضوابط وأسس المقارنة الصحيحة، وصولاً للرأي الصائب مسنداً بالدليل الأقوى.

٢- الإفادة والعمل بموجب النتائج التي أفرزتها المقارنة علمياً وموضوعياً لغرض تطوير الدراسات الفقهية للنهوض بها إلى واقع الفقه الإسلامي، واستثمارها على صعيد التطبيق.

٣- إزالة كل ما هو غير مستند على أساس علمي وموضوعي لمسائل الفقه الإسلامي وما يترتب على ذلك من محاولة لإيجاد أحكام شرعية تلبي احتياجات المجتمع الإسلامي.

٤- تقوية وشد أزر المسلمين ووحدهم من خلال وحدة آرائهم الفقهية، وإبعاد كل الآراء غير المسندة بالأدلة القوية، وعدم فسح المجال للذين يتحينون الفرص لاستغلال في المسائل الفقهية لأغراض سياسية.

- ٥ - مقارنة الرأي الفقهي الراجح بعد الموازنة والتقويم لآراء فقهاء المذاهب الإسلامية، مع القوانين الوضعية، لبيان عظمة ومكانة التشريع الإسلامي.
- ٦ - تمهيد السُّبل لوحدة مناهج التفكير الأصولي عند المسلمين.
- ٧ - قد يتبلور الأمر في إيجاد فقه إسلامي وليس فقه مذهبي إسلامي.
- ٨ - إختصار الجهد - زمنياً وموضوعاً - لأجل التقريب بين المذاهب الإسلامية وتحقيق الوحدة الإسلامية وبناء (الجامعة الإسلامية) ذلك العنوان الضخم الذي جاهد من أجله العمالقة، كالسيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده والذي نادى به كذلك الاصلاحيون: الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي والشيخ عبدالكريم الزنجاني والشيخ شلتوت والمراغي والبشري والشيخ محمد تقي القمي والسيد محمد تقي الحكيم وغيرهم. ومن هنا نرى أن كل من نظر في الفقه المقارن من أي مذهب أصبح من دعاة الوحدة ومن قادة التقريب بين المذاهب الإسلامية.
- ٩- تضيق دائرة الخلاف بين المذاهب والشعوب الإسلامية، والسعي إلى التوحيد وبخاصة في نطاق المحافل والتكتلات الدولية والإقليمية.
- ١٠- من شأن المقارنة بقنواتها وآفاقها الرحبة أن تُساعد على تلبية حاجة المسلمين في هذا العصر إلى تطبيق وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية أو إعداد مشروعات قانونية بهذه الأحكام المرتبطة بحياة المسلم وسلوكه شؤونه الاجتماعية والاقتصادية.

الخاتمة ونتائج البحث

- في نهاية المطاف فإنَّ لهذا البحث نتائج مهمة نعرضها على الشكل التالي:
- ١- على الرغم من الأهمية القصوى لموضوع المُقارنة في الفقه الإسلامي فإنه إلى الآن لم يُدرس دراسة مستوفية لشروط المقارنة، تُوضح فيها مفرداته

وكيفية المعالجة الفقهية للآراء الفقهية، عند جميع الفقهاء وباحثي المذاهب الفقهية الإسلامية، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها.

أ - عدم الالتفات لأهمية الموضوع ومعرفة حقيقته على الصعيد الفقهي.
ب - عدم وجود دراسات فقهية مُعمقة مختلفة الآراء بالأسباب الأساسية، موثقة ومسندة بالدليل، وتتطلب المقارنة وصولاً للرأي الراجح.

ج - أغلب الفقهاء لهم آراء يقتنعون بها مسبقاً ويعدون لها من المسلمات، ولربما يمتلكون نقاشاً ودليلاً يُعارض هذا، ولكنهم لا يمتلكون الجرأة على البوح بذلك.

د - التعصب المذهبي أو الانتماءات التي تقف أمام الموضوعية والتجرد والتي بدورها تُحوّر النتائج.

هـ - غلق باب الاجتهاد لدى المذاهب الإسلامية - عدا الإمامية - مما أوقف عملية الاستنباط لآراء فقهية جديدة لدى هذه المذاهب.

٢- لم تكن هناك مقارنة ولا اختلاف أيام الرسول الأعظم ﷺ لوجوده بين ظهرانيهم، إذ تنفي الحاجة أنذاك لوجود فقه مقارن.

٣- تُعد آراء الفقهاء وأسباب اختلافهم وما يعتقدونه من أسس وأدلة من مرتكزات وأساسيات عملية المقارنة الفقهية، وتعتبر المادة الأولية للفقہ المقارن.

٤- يوجد هناك فقه مقارن ضمن المذهب الواحد كما هو الحال في الفقہ المقارن بين فقهاء المذاهب الإسلامية، وفي هذا تتوافر الموضوعية والتجرد أكثر من الفقہ المقارن بين المذاهب المُختلفة.

٥- لا يُعد الفقہ الخلافية من الفقہ المقارن، وهو على طرفي نقيض مع المقارنة، لأن الخلافيين يعدون آراءهم من المسلمات التي لا يمكن معارضتها، لذلك نراهم مُتمسكين بها، ولا ينظرون إلى المقارنة والرأي الآخر بعين الموضوعية والمناقشة الحرة. فيما على المقارن أن يحترم الآراء الأخرى

المُرسنة وفق الأدلة والضوابط المعتمدة وسياقات الحوار.

- ٦- تُعد موسوعات الفقه الإسلامي المقارن - وفق الضوابط العلمية - بمثابة مرجع أساس ترجع إليه وتستفيد منه الهيئات التشريعية والقضائية والحقوقية وغيرها في العالم وليس في العالمين العربي والإسلامي فقط.
- ٧- للفقه المقارن تأثير واضح في تحقيق الوحدة وإنجاز التقريب بين المذاهب الإسلامية.

الهوامش:

- (١) المستصفي: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد/المطبعة الأميرية بولاق مصر المحمية ١٣٢٢هـ - ٥/٢.
- (٢) علماً بأنه يحوي مسائل فقهية بسيطة وليس قواعد فقهية كما ورد في العنوان.
- (٣) الأساس: الزمخشري ص ٢٦٤، مختار الصحاح: محمد أبي بكر الرازي، طبع الكويت الرسالة ص ٥٣٢.
- (٤) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس ٧٦/٥.
- (٥) المذاهب الفقهية: إبراهيم الشهراوي ص ٣، نقلاً عن التركية: محمد الكشكي دار النذير بغداد ١٩٦٨ م ص ١٠.
- (٦) الفقه المقارن: أحمد حسن الخطيب، مطبعة دار التأليف مصر عام ١٩٥٧م ص ٤٧.
- (٧) م/ن ص ٤٨.
- (٨) المدخل للأصول العامة للفقه المقارن: محمد تقي الحكيم، دار الأندلس بيروت، ١٩٦٣م ص ١٥.
- (٩) دراسات في الفلسفة الإسلامية: التفتازاني ص ١٢٧، نقلاً عن المدخل للأصول العامة للفقه

- المقارن: الحكيم ص ١٣.
- (١٠) التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت عام ٢٠٠٣ ص ٨٣.
- (١١) مختار الصحاح: الرازي ص ١٨٦.
- (١٢) المقدمة: ابن خلدون، طبع مصر ص ٤٥٧.
- (١٣) المدخل للأصول العامة للفقہ المقارن: محمد تقي الحكيم ص ١٩.
- (١٤) أدوار علم الفقہ وأطواره: علي محمد رضا كاشف الغطاء، دار الزهراء للطباعة بيروت ١٩٧٩م ص ٢٢.
- (١٥) أدب المرتضى: د عبدالرزاق محي الدين ط ١ طبع مصر ص ٣٧.
- (١٦) القاعدة الكلية: محمود مصطفى عبود، المؤسسة العالمية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٨٧م ص ٣٠ - ٤٤.
- (١٧) ينظر القواعد: ابن رجب الحنبلي، القواعد والفرائد: أبو عبدالله محمد بن مكّي العملي ٦/١ تح عبدالهادي الحكيم.
- (١٨) القاعدة الكلية: محمد مصطفى عبود ص ٤٤.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) الانتصار: السيد المرتضى علي بن الحسين الموسوي، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف عام ١٩٧١م ص ٢.
- (٢١) علي الرغم من إن اسم الكتاب «الخلافة» لكنه يعتقد المقارنة الفقهيّة.
- (٢٢) الخلافة: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن، طبع حجر، مطبعة محمد علي العلمي طهران عام ١٣٧٠هـ ص ٢.
- (٢٣) الإمام الصادق: أبو زهرة ص ٢٦٠.
- (٢٤) ينظر السرائر: ابن إدريس طبعه حجرية، المختلف: العلامة الحلبي، التذكرة: العلامة الحلبي (وهو يعرض الآراء الفقهيّة الأخرى)، ينظر الكنى والألقاب: عباس القمي، مطبعة الفرقان صيدا عام ١٣٥٨هـ م ٢ ص ٢٠١.
- (٢٥) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء سيف الدين بن شاسي القفال: /تح د. ياسين احمد إبراهيم، مطبعة الأردن، عم ١٩٨٨م ط ١ ١٥/١ - ٣٨.
- (٢٦) جامع الخلافة والوفاق: علي بن محمد القمي السبزواري، مقدمة المحقق ص ٨.
- (٢٧) ينظر: تذكرة الفقهاء، العلامة الحلبي ٤/١.
- (٢٨) تحفة الفقهاء: علاء الدين السمرقندي، تح الدكتور محمد زكي عبدالبر جامعة دمشق ١٣٧٧هـ م ١، ١٦/١.
- (٢٩) ينظر: كنز الفرقان في فقہ السيوري، عبدالرحيم العقيقي، مطبعة المفراج، قم عام ١٤٢٢هـ

- (٣٠) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: الجبعي العاملي، المقدمة: محمد مهدي الأصفي ص ٧٨ - ٩٦.
- (٣١) ينظر المكاسب: الشيخ مرتضى الأنصاري، تح جامعة النجف الدينية. السيد محمد كلانتر ط ١٧٤/٦ (كتاب البيع).
- (٣٢) ينظر نصائح الهدى والدين: للشيخ محمد جواد البلاغي، تح مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ط ١ ص ٢٦.
- (٣٣) ينظر آلاء الرحمن: الشيخ محمد جواد البلاغي وكذلك دراسة الدكتور علي الأوسي عن تفسير آلاء الرحمن.
- (٣٤) ينظر: المدخل في التعريف في الفقه الإسلامي: محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية بيروت عام ١٩٦٩م ص ١٥٦.
- (٣٥) النجم / ٣ - ٤.
- (٣٦) مع اختلاف فقهاء المذاهب الإسلامية في فهم المراد من الرواية.
- (٣٧) المذاهب الفقهية: ابراهيم الشهواني ص ٦ - ٧ (ورود مروياً عن الطبراني): نقلاً عن التركة وما يتعلق بها من حقوق عبد الرحيم الكشكي ص ١٢.
- (٣٨) الميزان: الشعراني ص ٣ نقلاً عن التركة وما يتعلق من حقوق: عبد الرحيم كشكش ص ١٢.
- (٣٩) البقرة/ ٢٢٨.
- (٤٠) البقرة/ ٢٨٢.
- (٤١) سبل السلام: محمد بن اسماعيل الصنعاني، دار إحياء التراث العربي ط ٤ ١٩٦٠م ١١٢/٣.
- (٤٢) سبل السلام: الصنعاني ١١٢/٣.
- (٤٣) المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقا ١ / ١١٩.
- (٤٤) الاعتصام: أبو إسحاق الشاطبي ٩/٣.
- (٤٥) طبقات الشافعية: هداية الله ص ١٣، الأعلام: الزركلي ٣ / ٤٧.
- (٤٦) معجم المطبوعات العربية: إلياس سركيس ٢ / ١٢٣٠، طبع في مطبعة مكتبة بريل في مدينة ليدن عام ١٩٣٣.
- (٤٧) ابن منذر وجهوده في الفقه المقارن: عبد الخضير عباس البياتي، الزركلي ٥ / ٢٩٤.
- (٤٨) كشف الظنون: حاجي خليفة ١ / ٣٢١، ذكره الشيخ الطوسي في الخلاف في ج ١ ص ٢٨٧ طبع ونشر جماعة المدرسين قم ١٤٠٧هـ.
- (٤٩) الذريعة: محسن الطهراني ١ / ٣٦١، أعيان الشيعة: محسن الأمين ٢ / ٣٤٤.
- (٥٠) هدية العارفين: إسماعيل باشا ١ / ٢٠٩، الأعلام: للزركلي ١ / ٣١٢.
- (٥١) الذريعة: محسن الطهراني ٤ / ٢٢٢، أمل الأمل: الحر العاملي ٢ / ٢٦١.
- (٥٢) وهو مطبوع عام ١٩٦٠م الطبعة الأولى في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأواده بمصر محمود

- نصار الحلبي وأولاده.
- (٥٣) موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام دار الأضواء بيروت ط ١ عام ٢٠٠٠م ٩م ص ٢٨٢.
- (٥٤) هود/١١٨.
- (٥٥) هذا الحديث له فهم آخر من قبيل بعضهم على بعض.
- (٥٦) الموافقات، الشاطبي، مطبعة المكتبة التجارية/ مصر ٢١١/٤.
- (٥٧) شرح الجامع الصغير المناوي ٤/٤٣٢، ينظر أسباب اختلاف الفقهاء: الزلمي ص ٦.
- (٥٨) الاجتهاد والحياة: مجموعة باحثين، مطبعة فروردين بيروت، الناشر مركز الغدير ط ٢ عام ١٩٩٧م ص ١٢.
- (٥٩) محاضرات الدكتور مصطفى الزلمي على طلبة الدكتوراه في جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية سنة ١٩٩٣ في محاضرة عن أصول الفقه المقارن.
- (٦٠) كشف الأسرار على أصول البرودي: البخاري (الشيخ علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد) دار الكتاب العربي/ بيروت ١٩٧٤م/٢/١٥٣.
- (٦١) التوضيح على التلويح: الفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده: مصر (بدون تاريخ طبع) ١/ ١٣٠.
- (٦٢) الإحكام في أصول الأحكام: الأمدي (سيف الدين بن الحسن): دار الإيجاد العربي للطباعة/ القاهرة (بدون تاريخ) ٦٣/٣.
- (٦٣) المعالم الجديدة للأصول: الصدر: المعالم الجديدة للأصول: (السيد محمد باقر الصدر) مطبعة النعمان/ النجف الأشرف ١٣٨٥هـ ص ١٢٥.
- (٦٤) أصول البحث العلمي ومناهجه: د. أحمد البدر. الناشر وكالة المطبوعات، الكويت ط ٤ ١٩٧٨م ص ١٥.
- (٦٥) الفلسفة الإسلامية: الفتازاني ص ١٢٧، نقلاً عن الأصول العامة للفقہ المقارن: محمد تقي الحكيم ص ١٣.
- (٦٦) مقدمة كتاب العقل عند الشيعة: رشدي عليان: ٢.
- (٦٧) الأصول العامة: محمد تقي الحكيم: ٢٠.